مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

مالي:
الانقلاب العسكري وتداعياته
ملاحظات أولية

د. محمد السبيطلي

يوم ١٨ أغسطس ٢٠٢٠م أُطاح بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا مجموعةٌ من كبار الضباط الذين قدِموا من الثكنة نفسها التي جاء منها زملاؤهم الذين كانوا قد قادوا الحركة الانقلابية سنة ٢٠١٢م. عملية الإطاحة بالرئيس جاءت تتويجًا لحراك معارض له انطلق مباشرة على أثر فوزه بالرئاسة سنة ٢٠١٨م. إذ وسمت المعارضة المسار الانتخابي الرئاسي والتشريعي بالتزوير، ثم وأثناء حكمه في السنتين الأخيرتين اتهم أيضًا بالفساد والعجز في القضاء على الأزمات التي تشهدها البلاد. أزمات متعددة الأبعاد ضاعفت من مفاعيلها تداعيات جائحة كوفيد ١٩، إذ تمر البلاد بأزمة اقتصاديّة وسياسيّة وأمنيّة عسكريّة حادّة وخانقة؛ مما جعل كل الشرائح الاجتماعية بما فيهم الموظفون والعسكريون يشتكون من انعكاساتها. فالعسكريون متهمون من قبل نظام إبراهيم كيتا بالعجز في القضاء على الإرهاب، ولعل احتجاجهم على مثل هذه الادّعاءات ومثل هذه الظروف المتردّية أسهمت في مشاركتهم في الإطاحة بنظام فقد توازنه واستخدم قوات مقاومة الإرهاب لإطلاق النار على المحتجين السلميّين التابعين لحركة ٥ يونيو في العاصمة.

ظهرت بوادر انتفاضة شعبيّة عامّة ضدّ الرئيس منذ بضع سنوات ثم تأكدت ابتداءً من سنة ٢٠١٩م. فقَد الرئيس جزءًا كبيرًا من الأوساط التي ساندته في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٣م. لكنها انسحبت فيما بعد لما تبين لها من عدم قدرة النظام الجديد المدعوم من طرف فرنسا بالقضاء على مختلف الأزمات، سواء منها السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية. بل على العكس من ذلك، انتشر الفساد في مختلف مؤسسات الدولة بما في ذلك القضاء والقطاع الأمني، واستمرت الحركات المسلحة سواء الانفصالية منها أو الإرهابية في عملها رغم الجهود المحليّة والدوليّة لدعم الدولة في مواجهتها. ولعلها استفادت من فساد أجهزة ومؤسّسات السلطة وتكيّفت مع الأوضاع الجديدة، ثم انضافت لكل ذلك التهمة التي توجّهها المعارضة للرئيس بأنه وضع الدولة تحت سيطرة الأسرة والحزب الحاكم وأن له توجهات للتأسيس لنظام وراثي.

ويبيّن تطوّر الأحداث أن أهم الجهات والشخصيات السياسية والروحية التي واجهت الرئيس ودعت للإطاحة به هو الشيخ محمود ديكو إمام مسجد السلام بالعاصمة باماكو، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى سابقًا وأحد داعمي الرئيس في انتخابات ٢٠١٣م؛ لكنه رفض مساندته في انتخابات ٢٠١٨م المتهمة بالتزوير. ويُحسب الإمام ديكو على التيار السلفي العلمي ومعروف بعدائه للوجود والنفوذ الفرنسي والغربي عمومًا في مالي. لكن الأوساط الفرنسيّة تتّهمه أيضًا بالقرب من تركيا، دون وجود ما يُثبت ذلك عمليًّا أو سياسيًّا وأيديولوجيًّا. وتعدّه أخطر الأطراف السياسيّة والأيديولوجيّة المؤثّرة في الحراك عن طريق تنسيقيّة الحركات والجمعيات والمتعاطفين مع الإمام ديكو (تأسّست التنسيقيّة في شهر سبتمبر ٢٠١٩م). ويبدو أن الإمام يمثّل مجموعة علماء دين آخرين يقفون من النظام الموقف نفسه، على اختلاف انتماءاتهم الروحية؛ فبعض مشايخ الطرقيّة الصوفيّة -التيجانيّة- اتَّخذت مواقفَ من الانتفاضة والرئيس قريبةً مما دعا إليه إمام مسجد السلام. في حين بقية الأوساط المنضوية تحت لواء حركة ٥ يونيو ينتمون إلى حساسيات سياسية وطنية ليبرالية ومدنية.

الضباط الذين قاموا بالعملية الانقلابية وقدموا أنفسهم للشعب المالي بصفتهم يشكلون المجلس العسكري لإنقاذ الشعب لا تتوفر حولهم معطيات وافرة. لكن المعروف عنهم مهنيَّتهم وتنوع مصادر تكوينهم العسكري؛ فبعضهم درس في مؤسسات فرنسية، وروسية وألمانية ومالية محلية، كما تلقوا دورات تدريبية ومشاركات عملية في برامج أمريكية إفريقية تشرف عليها وكالة الاستخبارات الأمريكية، كما تلقى أحدهم على الأقل تدريبات في أحد البلدان العربية. كل هذه المعطيات لا تبدو كافية لتحديد جهة أجنبية معينة دبرت أو وقفت بصورة مباشرة أو غير مباشرة وراء الضباط الانقلابيين. إلا أن بعض الأوساط الفرنسية تتهم آسمي جويتا -ولو بصورة غير مباشرة- أنه قريب من الأمريكان وخاصة وكالة الاستخبارات الأمريكية. كما أنها وراء التلميح بوجود علاقة ما تربطه بالإمام محمود ديكو. ولعل مثل هذه الإشارات الغاية منها توجيه الاتهام لرجل الدين ديكو أنه قد تكون له يد في تنظيم الانقلاب عن طريق الضابط رئيس المجلس العسكري آسمي جويتا.

الشيخ ديكو لا يبدو أن له تطلُّعًا ما للعب دور قيادي سياسي في الدولة. فالرجل قد تكون شخصيته الحالية تجاوزت التطلع نحو منصب قيادي في الحكومة أو غيره، وهو الذي كان قد تقلد وظائف خلال العقدين الأخيرين من الزمن وتخلى عنها واكتفى بالإمامة، وهو في ذلك قد يكون شخصية مختلفة تمامًا عن بعض الوجوه الدينية الأخرى التي برزت في حراك ٥ يونيو ولها تاريخ في تقلد المناصب السياسية. يمثّل الإمام محمود ديكو مرجعية روحية لحركة تغيير ويحتل مكانة تصالحية في تاريخ البلاد؛ لكنه لن يتصدر الحياة العامة من موقع سياسي. كما قد يمثل في الأشهر المقبلة مرجعية ونقطة التقاء تجمع بين كل الأطراف المتنازعة، وهو مؤهل ليقود وساطة بين الدولة والحركات الانفصالية في الشمال.

لا يبدو أن للمجلس العسكري أطماعًا حقيقية في السلطة، وأن بقاءه فيها سيكون مؤقّتًا؛ ولكن كم يدوم المؤقت؟ هذا ما سيكون محل تحاور وتفاوض ونزاع مع المكون المدني لحراك ٥ يونيو والمجتمع الدولي. ومن جهة أخرى سيكون موضوع التفاوض تشكيل الحكومة المقبلة ومدى نسبة العسكري والمدني فيها. لكن بالتأكيد المجلس العسكري سيجد نفسه بين ضغوط محلية وأخرى إقليمية ودولية. والفرصة متاحة لدخول أطراف دولية وإقليمية جديدة أو صاعدة للتأثير في مجريات الأحداث في المنطقة واستثمار الفرص المتاحة؛ باعتبار أن ما حدث يعد انتكاسة لفرنسا ولمجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية التي تسيطر عليها وتوجهها بصورة كبيرة. لا سيما وأن الأطراف الدولية ذاتها تتنافس في الجوار المالي بصورة حادة (ليبيا). وذلك مثل الروس والأمريكان والصينيين والأتراك. أما الجوار العربي الذي بادر وتقابل مع المجلس العسكري فهو كل من الجزائر والمغرب. وهذا يعود إلى أن الجوار العربي والإفريقي لدولة مالي يتأثر بصورة مباشرة بما يحدث فيها وخاصة الجزائر.

يعكس الموقف الإقليمي من سقوط الرئيس كيتا الخشية من تسرب العدوى الثورية الشعبية لجهة تغييرات جذرية في الحياة السياسية لبعض الدول الإفريقية المجاورة، وخاصة في كل من ساحل العاج وغينيا؛ حيث توجد بوادر تحركات شعبية معارضة، فقد لا تخشى الأنظمة المجاورة لمالي في مجموعة غرب إفريقيا الاقتصادية من انقلابات عسكرية كالذي شهدته مالي. لكنها بالتأكيد تشعر بخطر حقيقي من «ربيع إفريقي» يتهدَّدها. وذلك لوجود عوامل موضوعية وصعوبات اقتصادية واجتماعية ومخاطر سياسية حقيقية. قد لا يكون الإرهاب في دول غرب إفريقيا يمثّل تهديدًا جديًّا مثلما هو الشأن في مالي، وقد تكون الأنظمة فيها أيضًا أكثر استقرارًا. لكن بعض السياسات والخيارات التي قد يلجأ لها بعض رؤسائها تمثِّل دافعًا قويًّا لنشوب انتفاضات شعبية. إن إعلان مجموعة غرب إفريقيا الاقتصادية إغلاق الحدود مع مالي وإيقاف كل المعاملات والتحويلات سينعكس سلبًا على المجتمع المالي قبل أن يكون أداة ضغط على المجلس العسكري، كما أن المطالبة بعودة الوضع الدستوري إلى ما كان عليه أمر غير وارد وغير منطقي ولا هو واقعي؛ لذلك قد يتنازل المجلس العسكري بإطلاق سراح الرئيس المعتقل كيبتا ووضعه في بيته تحت حراسة مشددة. كما أن الضغوط قد تؤدي إلى تقليص مدة المرحلة الانتقالية وتشريك أكبر للمكون المدني في السلطة الجديدة. لكن كل هذا لا يثني العسكريين عن المضي قدمًا في ما يشبه عزلاً شبه كامل لطبقة سياسية عجزت في حلحلة الأزمة سلميًا دون التدخل العسكري. كما أن مجموعة دول غرب إفريقيا الاقتصادية ومن وراءها فرنسا مُنِيَت بفشل ذريع في تجنب الانقلاب وتقديم حلول مرضية للمعارضة.

ومهما يكن من أمر فالحزم الذي أبدته مجموعة دول غرب إفريقيا وفرنسا وكل الدول التي أدانت الانقلاب ثم اتجهت نحو التعامل معه أدى إلى التفاف قطاعات واسعة من الشباب الماليين حوله، وأدى كذلك إلى إحساس وطني عارم لدى أتباع المعارضة أن المحيط الإقليمي والدولي المعادي لسقوط الرئيس كيتا يعكس موقفًا مؤيدًا لأنظمة فاسدة فقدت شعبيتها وأهليتها وتتشبث بالحكم تحت حماية أجنبية.

الآن تتوجه الأنظار نحو مدى قدرة العسكريين على تدبير أمور الحكم بعيدًا عمَّا كان يؤاخذ عنه المدنيون. وعن مدى تمكن العسكر من مواجهة التحديات الانفصالية والإرهابية وهم الذين كانوا ينتقدون الحكم السابق بأنه لم يمكنهم من الإمكانيات الكافية للقيام بهذه المهمّة. نجاح المجلس العسكري في تحقيق إنجازات مقنعة في مجال معالجة الأزمة الأمنية العسكرية قد يغير الكثير من المواقف الإقليمية والدولية المضادّة له. هذا إلى جانب توجهه نحو إصلاحات دستورية وهيكلية للحكم تيسّر الانتقال نحو نظام أكثر عدالة وشفافية ومصداقية لدى منظوريه.

الإمام محمود ديكو

المجلس العسكري

الرئيس المعزول ابراهيم ابو بكر كايتا